

C-I/144/DR

25 كانون الثاني/يناير 2022

اللجنة الدائمة

للسلم والأمن الدوليين

إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم

مشروع قرار مقدم من المقررين المشاركين

السيدة د. غوماشيبه (غانا)، والسيدة س. وايدغر (السويد)

إن الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي،

- (1) إذ تشير إلى الأركان والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من آفة الحرب،
- (2) وإذ تشير أيضاً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك، العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وغيرها من الاتفاقات لحقوق الإنسان،
- (3) وكذلك، إذ تشير إلى التزام المجتمع الدولي المتمثل في منع نشوب النزاعات، وتحقيق السلام المستدام المنصوص عليه في خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة للعام 2030، والهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة حول إتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وتعزيز المجتمعات السلمية، والشاملة خاصة،
- (4) وإذ تدرك قرارات مجلس الأمن رقم 1325 المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000 بشأن النساء، والسلام، والأمن؛ والقرار رقم 1612 المؤرخ 26 تموز/يوليو 2005 بشأن الأطفال، والنزاع المسلح؛ والقرار رقم 2250 المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2015 بشأن الشباب، والسلام، والأمن الذي يتصدى للتأثير المفرط للنزاع العنيف، والحرب على النساء، والفتيات،

- والأطفال، ويسلط الضوء على الدور الأساسي الذي ينبغي أن يؤديه النساء، والشباب، والأطفال في منع نشوب النزاعات، وبناء السلام، والذي بالفعل يقومون به.
- (5) *وإذ تستذكر قرارات الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز المصالحة الدولية، والمساعدة في تحقيق الاستقرار في مناطق النزاع، وتقديم المساعدة في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع (تم اعتماده في الجمعية العامة الـ110 للاتحاد البرلماني الدولي، نيسان/أبريل 2004)، والحفاظ على السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة (تم اعتماده في الجمعية العامة الـ138 للاتحاد البرلماني الدولي، آذار/مارس 2018)، والاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن إزاء التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها (تم اعتماده في الجمعية العامة الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي، أيار/مايو 2021)،*
- (6) *وإذ تستذكر أيضاً إعلان سانت بطرسبرغ لتعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق (صادقت عليه الجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي، تشرين الأول/أكتوبر 2017)،*
- (7) *وإذ تدرك واقع أن تقريباً كل النزاعات المسلحة تنشب اليوم ضمن البلدان؛ وتم تسجيل 56 نزاعاً قائماً على مستوى الدولة في العالم في العام 2020 الرقم الذي يمثل الرقم الأكبر للنزاعات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ وأنه غالباً ما تم تدويل أغلبية هذه النزاعات،*
- (8) *وإذ تدرك أن السلام ليس مرادفاً لغياب النزاع العنيف، وبالتالي، ما من مجتمع محصن منه؛ وأن الأسباب الجذرية للنزاع مزيج من الشكاوى، وإساءات الفهم التي لم تحل بعد، وطال أمدها ضمن المجتمعات، وكذلك، قدرة المجتمع على العنف المنظم؛ وأنه متى ينشب النزاع المسلح تتكبد المجتمعات تكاليف هائلة،*
- (9) *وإذ تقر بأن النزاعات التي تمت تسويتها تميل إلى إعادة النشوب، وترد عمليات سلام قائمة أقل من النزاعات،*
- (10) *وإذ يساورها بالغ القلق إزاء تصاعد المخاطر المستقبلية للنزاع نتيجة لتغير المناخ مثلاً، وتعيد التأكيد أن لا تنمية من دون سلام، ولا سلام من دون تنمية، ولا يمكن تحقيق أيّ من ذلك من دون تعزيز حقوق الإنسان،*
- (11) *وإذ تؤكد أن النهج التدخلية من الجهات الفاعلة الخارجية غير المتجدرة في المجتمعات المحلية القلقة إزاء تسوية النزاعات العنيفة، فشلت دائماً تقريباً بأن تكون شاملة، وتوفر أي خطط مفصلة لإعادة إدماج المجتمعات بعد توقيع اتفاقات السلام،*



- (12) *وإذ تعترف، أنه في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية، ترد حاجة إلى التعزيز الفعال للسلام، ومنع نشوب النزاع من أكثر من جهة فاعلة، ومنظمة، وتعتبر مساهمات النساء، والشباب، والشعوب الأصلية أساسية في هذا الصدد،*
- (13) *وإذ تسلم بالدور الفريد للبرلمانات الوطنية، والبرلمانيين في تعزيز الحوار مع الاستفادة من مهامهم التشريعية، والرقابية، والمالية لتحديد تخصص الموارد لمجالات التنمية التي تعتبر أولويات وطنية؛ والحاجة إلى سير عمل فعال ومتواصل للبرلمانات قبل نشوب النزاعات، وخلالها، وبعدها؛ ودور البرلمانات في منع نشوب النزاع،*
- (14) *وإذ تشدد على قدرة البرلمانات الوطنية والبرلمانيين في تنبيه الحكومات من خلال الطعن في استخدام الحكومات لسلطاتها الاستثنائية لشن حرب، الأمر الذي يمنح البرلمانات دوراً رئيسياً لتأديته في أوقات السلام، وفي منع نشوب النزاع في كل من بلدانها، وعلى المستوى الدولي،*
- (15) *وإذ تعترف بالدور الفريد للاتحاد البرلماني الدولي باعتباره النظير البرلماني للأمم المتحدة، ومنيراً للمفاوضات غير الرسمية بشأن مسائل السلم والأمن الدوليين؛ ولا سيما، دوره في توفير الدعم للبرلمانات، والبرلمانيين في التصدي لتهديدات السلام على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية،*
- (16) *وإذ تدرك أن الدور الفريد للاتحاد البرلماني الدولي في أي مسألة تتجاوز السيادة الوطنية، وقدرته على تبادل الدروس المستفادة بين برلماناته الأعضاء، وتمكين التبادلات الحية، والمتسمة بالاحترام المتبادل بين البرلمانات الأعضاء من مختلف الوفود سعياً إلى التوصل إلى حلول،*
- (17) *وإذ تعترف بأن التشريعات الشاملة، والتمثيلية، والمسؤولة يمكن أن تعزز القدرة على التكيف مع النزاعات، والسلام المستدام في حال يُعبّر عن الشكاوى، والاختلافات، وبدائل الحلول ويتخذ قرار بشأنها في مناقشات عامة سلمية، وشفافة، وتتمس بالاحترام في البرلمان وخارجه،*
- (18) *كما تعترف بمختلف الأدوات، والإجراءات التي تمتلكها البرلمانات من أجل الحوار بين مختلف الجهات المعنية الوطنية، بما فيها الإجراءات للعمل بأسلوب ثنائي الحزبية من خلال إنشاء لجان تحقيق، وتنظيم جلسات استماع مع ممثلي الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً والمهمشة،*
- (19) *وإذ تعيد التأكيد على محورية التمثيل البرلماني في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، والعنف، بما فيها أوجه التفاوت، والتهميش، وانعدام سيادة القانون، والظلم، والتمييز، من بين أمور أخرى،*
- (20) *وإذ تعترف بالدور التشريعي الفريد للبرلمانات في تعزيز الشفافية، وكذلك، قدرتها على إجراء الضوابط والموازن،*



- (21) *وإذ يساورها القلق إزاء الخطر الذي يشكله الفساد على نزاهة المؤسسات، والمهام التشريعية، وتأثيره السلبي على قدرة البرلمانات للمساهمة بشكل فعال في السلام، والحوكمة،*
- (22) *وإذ تعترف بدور البرلمانات في الرقابة على أمن الدولة، ووكالات السلامة العامة، وأجهزة الاستخبارات، والقطاع التشريعي، والنفقات العسكرية، خاصة في ضمان أن تعمل بمسؤولية، وشفافية، مع احترام سيادة القانون، وحقوق الإنسان لتلبية الاحتياجات الأمنية،*
- (23) *وإذ تعيد التأكيد على أهمية البرلمانات في التصدي لأي استخدام تعسفي أو تخريبي للجهات الفاعلة في مجال الاستخبارات والأمن الداخليين، ومكافحة الفساد،*
- (24) *وإذ تقر بالدور الرئيسي للبرلمانات في تعزيز منع نشوب نزاع عبر التركيز على نزع السلاح، والقضايا الاجتماعية-الاقتصادية، والنفسية-الاجتماعية، والمناخية، والبيئية، وفي الحالات ما بعد النزاع في الحيلولة دون العودة إلى أعمال العنف الواسعة النطاق، بما فيها من خلال تعزيز تنفيذ اتفاقات السلام، والاستثمار في مجال الصحة النفسية-الاجتماعية، والعدالة الانتقالية، وإعادة الإدماج، والإصلاحات المؤسسية،*
- (25) *وإذ تشدد على أنه ترد الحاجة إلى المزيد من الالتزام المنتظم للبرلمانات للنهوض ببرامج النساء، والسلام، والأمن، والشباب، والسلم، والأمن، وللتخفيف من أثر النزاعات المسلحة على الأطفال،*
1. *تحث الجهات الفاعلة المشاركة في عمليات السلام على الاعتراف بالمؤسسات والجهات الفاعلة الوطنية أو المحلية، والتعاون معها، والمشاركة في أنشطة تركز على ترسيخ جهود السلام، واستدامتها عبر الملكية، والقيادة الوطنيتين أو المحليتين؛*
2. *وتدعو البرلمانات والبرلمانيين إلى مضاعفة جهودهم للسلام، وحل الخلافات من دون اللجوء إلى العنف قبل نشوب النزاع، وخلالها، وبعده؛ وفي حال ثبت أن هذه الجهود غير ناجحة، تدعو الجهات الفاعلة الدولية للمساعدة؛*
3. *وتشجع البرلمانات، في جهودها المبذولة سعياً إلى تحقيق السلام، على التشارك بانتظام مع القطاع التنفيذي، وهيئات الرقابة المستقلة، ومنظمات المجتمع المدني، والحركات الدينية، ومجموعات النساء، ومنظمات المجتمع المحلي، وبناء السلام، والأوساط الأكاديمية، والإعلام، والقطاع الخاص، وهيئات الإقليمية والدولية في بلدانهم الخاصة، ودولياً؛*



4. وتدعو البرلمانات إلى تخصيص الوقت والموارد لتحديد العوائق التي تحول دون مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار البرلماني استناداً إلى جنسهم، وعمرهم، وأصلهم الجغرافي، وفئة الهوية الاجتماعية (مثل الإثنية، والدين، والعرق)، ومركز المواطنة؛
5. كما تدعو البرلمانات إلى البحث في الآليات وأساليب العمل، والاستثمار فيها، مثل نهج الأمن البشري، من أجل العمل المتواصل والمنهجي مع المواطنين، والسكان، وتلك التي تراعي احتياجات مختلف شرائح السكان وأطهرهم وحقائقها، لتنفيذها عبر الوسائل التقليدية والجديدة المتزاوجة بين العمليات الجراحية لأعضاء البرلمانات، والاستشارات والعمل عبر الإنترنت مع المجموعات المتأثرة بالنزاع؛
6. وتدعو أيضاً البرلمانيين إلى البحث في آليات آمنة، ومراعية لظروف النزاع قد تمكن المجموعات، والأقليات الأكثر تخلفاً عن الركب، وغير الممثلة تمثيلاً ملائماً من التعبير عن الشكاوى، والشواغل، والتطلعات الخاصة بها، ومواصلة السبل الفعالة لتمثيلها في البرلمان؛
7. وتحث البرلمانات، وأعضائها، والأحزاب السياسية على تشكيل شراكات للتصدي لخطاب الكراهية، والتضليل، وعكس مسارهما، بما في ذلك عبر الإنترنت، والتشجيع على مشاركة، وتمثيل سياسيين يتسمان بالمزيد من التنوع والشمول؛
8. وتشجع بشدة على بذل المزيد من الجهود لضمان مشاركة النساء المتساوية في البرلمانات، وعلى جميع مستويات صنع القرار، وفي هذا الصدد، للإقرار بالدور الأساسي للدعم من الحلفاء الذكور، مع حث الدول الأعضاء على مشاركة منهجية من البرلمانات في تنفيذ برامج النساء، والسلام، والأمن، والشباب، والسلام، والأمن؛
9. وتدعو البرلمانات إلى تعزيز الأطر والآليات القانونية لمكافحة الفساد، والتصدي له عبر تدابير مؤسسية، ووضع مدونات لقواعد السلوك تلزم البرلمانات الأعضاء على المستوى الفردي؛
10. وتحث البرلمانات على تعزيز الشفافية والمساءلة في تخصيص الموارد المالية، والموازنات، والسياسات، والممارسات، والتعيينات ضمن القطاعين العسكري، والأمني عبر إنشاء أجهزة رقابة، وكذلك، لتشجيع جهود نزع السلاح للحد من الأسلحة، والألغام، والذخائر غير المنفجرة، وتدميرها، ولدعم إنشاء برامج لنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الدمج؛
11. وتشجع أعضاء البرلمانات على طرح الأسئلة حول "القيمة مقابل المال" للقطاعات الأمنية، بما فيها الإنفاق العسكري؛

12. وتحث البرلمانات على ضمان أن آليات الرقابة، وأنظمة اللجنة مشكلة، ومفوضة، ومزودة بالموارد الكافية، ومجهزة لتناول مسألة الأمن على أساس شامل، ومشارك بين القطاعات، بما في ذلك من خلال وجهة نظر التنمية البشرية، والبيئة؛
13. وتدعو البرلمانات إلى الاستثمار في تحقيق رفاه الشعوب، والمجتمعات المحلية النفسي-الاجتماعي لبناء السلام، ومنع تكرار دوامة العنف في المستقبل؛
14. كما تدعو البرلمانات إلى طلب معلومات عن كيفية تصدي السلطة التنفيذية للمخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ، وكيف يمكن للإجراءات المرتبطة بالمناخ تعزيز بناء السلام؛
15. وتشجع البرلمانات على التعاون البرلماني الدولي لإلهام الطموح الجماعي، وتعزيز التعلم من الأقران، وزيادة مشاركة الممارسة الجيدة بين البرلمانيين بشأن مسارات السلام المستدام، والتنمية البشرية الملائمة محلياً؛
16. وتعيد التأكيد على أن البرلمانات، والبرلمانيين، بصفتهم مؤسسات، وجهات فاعلة للحوار السلمي، والتشريع، والرقابة، يؤدون أدواراً فريدة، ولديهم قدرات فريدة لتوفير استجابات مصوغة خصيصاً للنزاع، وتقر بسلطتها لدعوة الجهات الفاعلة المعنية كي تجتمع من أجل أن تشارك في عمليات السلام الوطنية؛
17. وتفوض الاتحاد البرلماني الدولي بوضع قائمة بالأدوات للبرلمانات، والبرلمانيين للمشاركة في الحوار، والتشريع، والرقابة، ومنع نشوب النزاعات سعياً إلى تحقيق السلام، وعرض النتائج في الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي.



Inter-Parliamentary Union

For democracy. For everyone.

144th IPU Assembly

Nusa Dua, Indonesia
20-24 March 2022



Standing Committee on
Peace and International Security

C-I/144/DR
25 January 2022

Rethinking and reframing the approach to peace processes with a view to fostering lasting peace

***Draft resolution submitted by the co-Rapporteurs
Ms. D. Gomashie (Ghana) and Ms. C. Widegren (Sweden)***

The 144th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

- (1) *Recalling* the tenets and principles enshrined in the Charter of the United Nations to save succeeding generations from the scourge of war,
- (2) *Recalling also* the Universal Declaration of Human Rights as well as the International Covenants on Human Rights and other human rights agreements,
- (3) *Recalling further* the international community's commitment to preventing conflict and achieving sustainable peace contained in the United Nations 2030 Agenda for Sustainable Development and to Sustainable Development Goal 16 on providing access to justice and promoting peaceful and inclusive societies in particular,
- (4) *Mindful* of Security Council resolutions 1325 of 31 October 2000 on women, peace and security; 1612 of 26 July 2005 on children and armed conflict; and 2250 of 9 December 2015 on youth, peace and security, that address the inordinate impact of violent conflict and war on women, girls, and children, and highlight the crucial role that women, youth and children should and already do play in conflict prevention and peace building,
- (5) *Recalling* the IPU resolutions *Promoting international reconciliation, helping to bring stability to regions of conflict, and assisting with post-conflict reconstruction* (adopted at the 110th IPU Assembly, April 2004), *Sustaining peace as a vehicle for achieving sustainable development* (adopted at the 138th IPU Assembly, March 2018), and *Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences* (adopted at the 142nd IPU Assembly, May 2021),
- (6) *Recalling also* the St. Petersburg Declaration *Promoting cultural pluralism and peace through interfaith and inter-ethnic dialogue* (endorsed by the 137th IPU Assembly, October 2017),
- (7) *Mindful* of the fact that nearly all armed conflicts today take place within countries; that 56-armed state-based conflicts in the world were recorded in 2020 which represented the highest number of conflicts in the post-Second World War period; and that the majority of these conflicts were often internationalized,
- (8) *Cognizant* that peace is not synonymous with the absence of violent conflict and, therefore, that no society is immune to it; that the root causes of conflict are a combination of grievances, unresolved and protracted misunderstandings within societies as well as a society's capacity for organized violence; and that once armed conflict begins the costs to societies are enormous,

#IPU144

- (9) *Recognizing* that resolved conflicts have a tendency to recur and that there are fewer ongoing peace processes than there are conflicts,
- (10) *Deeply concerned* that future risks of conflict are expected to escalate, for example, as a consequence of climate change and reaffirming that there is no development without peace, no peace without development, and that neither is possible without the promotion of human rights,
- (11) *Asserting* that interventionist approaches from external actors not rooted in the local communities concerned with resolving violent conflicts have virtually always failed to be inclusive and to provide any detailed plans for the reintegration of societies beyond the signing of peace accords,
- (12) *Recognizing*, in the light of current and future challenges, that the active promotion of peace and conflict prevention by more actors and organizations is needed, and that contributions of women, youth and indigenous peoples are essential in this regard,
- (13) *Recognizing* the unique role of national parliaments and parliamentarians in promoting dialogue while using their legislation, oversight and financial functions to determine the allocation of resources to areas of development considered national priorities; the need for effective and uninterrupted functioning of parliaments before, during and after conflicts; and parliaments' role in conflict prevention,
- (14) *Stressing* the capacity of national parliaments and parliamentarians to call governments to order by challenging the use of governments' emergency powers to wage war which gives parliaments a key role to play in times of peace and in conflict prevention both in their own countries and internationally,
- (15) *Acknowledging* the IPU's unique role as the parliamentary counterpart to the United Nations and as a forum for informal negotiations on matters of international peace and security; and, in particular, its role in providing support to parliaments and parliamentarians in addressing threats to peace at the local, national, regional and international levels,
- (16) *Cognizant* of the IPU's unique role in any matter transcending national sovereignty and its ability to share lessons learned among its Member Parliaments and enable vivid, mutually respectful exchanges among members of parliaments of different delegations in seeking solutions,
- (17) *Recognizing* that inclusive, representative and accountable legislatures can foster conflict resilience and sustainable peace if grievances, differences, and solution alternatives are articulated and decided upon in peaceful, transparent and respectful public debates in and outside of parliament,
- (18) *Recognizing also* the various tools and measures that parliaments have for dialogue between different national stakeholders, including measures to work in a bi-partisan fashion by establishing commissions of inquiry and to arrange hearings with representatives of underrepresented or marginalized groups,
- (19) *Reaffirming* the centrality of parliamentary representation in addressing the root causes of conflict and violence, including inequalities, exclusion, the lack of rule of law, injustice, and discrimination among others,
- (20) *Recognizing* the unique legislative role of parliaments in promoting transparency, as well as their ability to perform checks and balances,
- (21) *Concerned* about the risk that corruption presents to the integrity of legislative institutions and functions, and about its negative effect on the capacity of parliaments to effectively contribute to peace and governance,
- (22) *Recognizing* parliaments' role in the oversight of state security, public safety agencies, intelligence structures, the legislative sector and military expenditures, in particular in ensuring that they operate accountably, transparently and with respect for the rule of law and human rights to meet the security needs of all parts of the population, including women, children and members of vulnerable groups,

(23) *Reaffirming* the centrality of parliament in countering any abusive and subversive use of internal intelligence and security actors, and fighting corruption,

(24) *Acknowledging* the essential role of parliaments in promoting conflict prevention through a focus on disarmament, socio-economic, psychosocial, climate and ecological issues, and in post-conflict situations in preventing a relapse to large scale violence, including through promoting the implementation of peace agreements, investing in psychosocial health, transitional justice, reintegration, and institutional reforms,

(25) *Emphasizing* that more systematic engagement of parliaments is needed to advance and implement the *Women, Peace and Security* and *Youth, Peace and Security* agendas and to alleviate the impact of armed conflicts on children,

1. *Urges* actors engaged in peace processes to acknowledge and collaborate with national or local institutions and actors, and participate in activities focused on anchoring and sustaining peace efforts through national or local ownership and leadership;
2. *Calls upon* parliaments and parliamentarians to intensify their efforts for peace and the non-violent resolution of differences before, during and after conflict; and if such efforts prove to be unsuccessful, to call upon international actors for assistance;
3. *Encourages* parliaments, in their efforts to pursue peace, to systematically partner with the executive sector, independent oversight bodies, civil society organizations, faith-based movements, women's groups, community organizations, peace builders, academia, media, the private sector, and regional and international bodies, in their own countries and internationally;
4. *Calls upon* parliaments to allocate time and resources to the identification of barriers that limit the participation of citizens in parliamentary decision-making based on their gender, age, geography, social identity group (such as ethnicity, religion, and race), and citizenship status;
5. *Also calls upon* parliaments to explore and invest in mechanisms and modalities, such as the human security approach, for continuous and systematic engagement with citizens and residents, and that are sensitive to the needs and realities of different population segments and contexts to be implemented through conventional and new means ranging from MP surgeries to consultations and online engagement with conflict affected groups;
6. *Further calls upon* parliamentarians to explore safe and conflict-sensitive mechanisms that would enable groups and minorities left furthest behind and without adequate representation to express their grievances, concerns and aspirations, and to pursue effective ways for their representation in parliament;
7. *Urges* parliaments, their members and political parties to form partnerships to address and reverse hate speech and disinformation, including those online, and to encourage more diverse and inclusive political participation and representation;
8. *Strongly encourages* further efforts at ensuring women's equal participation in parliaments and at all levels of decision-making, and, in that regard, at acknowledging the critical role of support by male allies, while urging Member States to ensure a systematic engagement of parliaments in the implementation of the *Women, Peace and Security* and *Youth, Peace and Security* agendas;
9. *Calls upon* parliaments to strengthen legal frameworks and mechanisms to prevent and address corruption through institutional measures and to develop codes of conduct committing members of parliament at the individual level;

10. *Urges* parliaments to promote transparency and accountability in the allocation of financial resources, budgets, policies, practices, and appointments within the military and security sectors through the establishment of oversight bodies, as well as to encourage disarmament efforts to restrict and destroy weapons, mines, and unexploded ordnance, and to support the creation of disarmament, demobilization and reintegration programmes;
11. *Encourages* members of parliaments to raise questions about “value-for-money” of security sectors, including military spending;
12. *Urges* parliaments to ensure that their oversight mechanisms and committee systems are structured, mandated, adequately resourced and equipped to consider security on a holistic, cross-sectoral basis, including from the point of view of human development and ecology;
13. *Calls upon* parliaments to invest in the psychosocial well-being of people and communities to build peace and prevent the recurrence of future cycles of violence;
14. *Also calls upon* parliaments to request information on how the executive branch is addressing climate-related security risks and how climate-related measures can promote peacebuilding;
15. *Encourages* inter-parliamentary cooperation to inspire collective ambition, enhance peer-to-peer learning, and to increase good practice sharing among parliamentarians on locally relevant pathways to sustainable peace and human development;
16. *Reiterates* that parliaments and parliamentarians, as institutions and actors for peaceful dialogue, legislation and oversight, have unique roles and capacities to provide tailor-made responses to conflict, and acknowledges their power to invite and convene concerned actors to take part in national peace processes;
17. *Tasks* the IPU to develop an inventory of tools for parliaments and parliamentarians for engaging in dialogue, legislation, oversight and prevention in the pursuit of peace and to present the outcome at the 147th IPU Assembly.